Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخضراوي وأبو حيان مذهبهم بأنه إنما ينتصب بـ «ظننت» ما كان مبتدأ قبل مجيئها ، ولا يُبْتَدأُ بالاسم إذا تقدمه الفعل وهو كلام متجه ، **وتمسك البصريون** بمثل المصراع الذي أنشده المصنف ، بأنه يروى برفع «ربع» ونصبِه ، وإنَّما يتأتى في ذلك على رأيهم **لا على رأي الكوفيين** واعترض بأنَّا لا نسلم أنَّ «شجاك» فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف إليه ، فعلى تقدير رفع «الربع» يكون «شجاك» مبتدأ ، و«ربع الظاعنين» خبراً عنه ، والفعلية الواقعة بينهما أُلغي فعلها عن العمل لأجل التوسط بين المعمولين ، وهو جائز بلا قبح . وعلى تقدير نصب «الربع» يكون «شجاك» منصوباً بفتحة مقدرة على الألف على أنه مفعول أول مقدّم ، و«ربع الظاعنين» مفعول ثان ، وأظن عامل ولا إلغاء .

ومما يدل على تمكنه من علم التفسير والقراءات ما يرويه في قول ابن هشام : وزعم كثير من الناس في قوله تعالى : ﴿وإن كان مَكْرُهم لتزولَ منه الجبال﴾ **في قراءة نمير الكسائي** بكسر اللام الأولى ، وفتح الثانية أنها لام الجحود[2] . وأقول[3] : وأمَّا

---

(١) سورة ابراهيم من الآية ٤٦ .

(٢) تحفة الغريب ١/٢٥٨ ، والمغني ١/٢٣٣ .

(٣) تحفة الغريب ١/٢٥٨ ــ ٢٥٩ .